مصطلح الهجــرة غير الشرعية في الخطاب الإعلامي الجزائري

The Concept of illegal immigration In the Algerian media discourse

بوجمعة مأموني *

جامعة الجزائر03 (الجزائر)، mamouni.boudjemaa@univ-alger3.dz

د.الطاهر بصيص

جامعة الجزائر03 (الجزائر) ، bessais.tahar@univ-alger3.dz

تاريخ الوصول 2021/12/27 تاريخ القبول 2022/01/24 تاريخ النشر 2022/03/31

ملخص:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهم المواضيع الراهنة التي تحظى باهتمام الباحثين،الأمر الذي يستوجب الدراسة والبحث والتشخيص من أجل التمييز بين المصطلحات المستعملة للدلالة على هذه الظاهرة ،والتي غالبا ما يتم استخدامها كمرادفات رغم اختلافها ومنها :الهجرة السرية والهجرة غير القانونية والهجرة غير النظامية،بالإضافة إلى محاولة التعرف على الأسباب الرئيسة والمساهمة في اقتراح الحلول لمعالجة الظاهرة، وذلك عن طريق تحليل تفسير ومناقشتها بناءا على الإحصائيات التي تقدمها الهيئات الرسمية وتلك التي تنشرها التقارير الإعلامية. حيث يتم التطرق إلى توظيف مصطلح الهجرة غير الشرعية في الخطاب الإعلامي الجزائري من خلال معالجة وسائل الإعلام للظاهرة والتحديات التي تواجهها.مع إبراز الأبعاد المختلفة لظاهرة الهجرة غير الشرعية والإجراءات المتخذة من طرف السلطات لمكافحتها،مع تقييم الأليات التي وضعتها السلطات الرسمية في الجزائر بالتعاون مع شركائها في إطار محاولة الحد من أسبابها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، تحديات المعالجة ، الخطاب الإعلامي.

Abstract:

The phenomenon of illegal immigration is one of the most important current topics of interest to researchers, which requires study, research and diagnosis in order to distinguish between the terms used to denote this phenomenon, which are often used as synonyms despite their differences, including: clandestine immigration, illegal immigration and irregular immigration, In addition to trying to identify the main causes and contribute to proposing solutions to address them efficiently.This operation is conducted through analyzing, interpreting and discussing this phenomenon on the basis of data and statistics provided by official bodies and those published by media. The use of the term illegal immigration in the Algerian media discourse is addressed through the media's treatment of the phenomenon and the challenges it faces. As well as Different dimensions of the phenomenon of illegal immigration and the measures taken by the authorities to fight it are highlighted. The official authorities in Algeria have set up mechanisms to assess this fact in cooperation with its partners in an attempt to reduce its causes.

Keywords: illegal immigration, treatment challenges, media discourse.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة من أقدم الظواهر التي عرفتها مختلف المجتمعات، وهي تعتمد على العنصر البشري، أسهمت في بناء الكثير من الدول والمجتمعات. ويمكن النظر إلى انتقال الإنسان من مكان لآخر كأمر طبيعي، في إطار البحث عن حياة تتميز بالإستقرار والأمن. ويعد العامل الإقتصادي من بين دوافع هجرة الإنسان ويتجلى ذلك في سعي أغلب المهاجرين للإنتقال إلى الدول الغنية والأكثر تقدماً والحصول على فرص العمل وضمان الحقوق العامة ويعتمدون في ذلك الطرق الشرعية وغير الشرعية.

وشهدت الجزائر هذه الظاهرة التي عرفت انتشارا وتنامي ملفت للإنتباه خلال السنوات الأخيرة ما جعلها محل إهتمام الرأي العام الدولي ،الأمر الذي أدى إلى فتح النقاش من طرف الجهات الرسمية وغير الرسمية خاصة في ظل ما تنقله وسائل الإعلام من مشاهد وصور لجثث المهاجرين غير الشرعيين الذين هلكوا في البحر خاصة من شريحة الشباب من أجل الوصول إلى الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط.كما أضحت ظاهرة دخول الأشخاص بطريقة غير شرعية من دول إفريقية إلى الجزائر مشكلة أمام السلطات العمومية التي اتخذت بعض الإجراءات لمعالجتها ومن بينها ترحيل هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية. وفي هذا الإطار ارتبطت هذه الظاهرة بقضايا أمنية كالإرهاب ومنظمات الإتجار بالبشر، من خلال استغلال ظروف الشباب نتيجة للضعف في الوعي الأمر الذي سهل عليهم عملية التشريب الثقافي للإيقاع بهم وتوريطهم وغالبا محصلتها الهلاك في عرض البحر الأبيض المتوسط.

ومع تزايد النقاش حول هذا الموضوع، تزداد أهمية دراسة المصطلحات المستخدمة في هذه المناقشات أكثر من أي وقت مضى، باعتبار أن المصطلح وسيلة التعبير عن المفاهيم، التي تظهر في حياة المجتمعات الإنسانية و له تأثير في الواقع العام. و مصطلح الهجرة غير الشرعية أصبح يتداول بكثرة في العديد من المنابر الرسمية وغير الرسمية،ومن طرف الباحثين الأكاديميين والإعلاميين ومن عامة الناس، و الملفت للانتباه هو تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير والدلالة على الظاهرة، فنجد من يستعمل الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير المشروعة،الهجرة السرية،الهجرة غير النظامية،الهجرة غير القانونية،الحرقة وغيرها.

ومن هنا تتجلى أهمية دراسة مصطلح الهجرة غير الشرعية وتوظيفه في الخطاب الإعلامي الجزائري ،خاصة وأن هذا المصطلح يقترن بظاهرة اجتماعية تمس بالدرجة الأولى فئة الشباب التي تعد مورد بشري لا يستهان بها ولا تعوض كونها أساس بناء الأمة وتماسكها ، فهذا يحتاج الى رؤية هندسية كما يقول مالك بن نبي والبحث الجدي عن حلول ناجعة من خلال الإهتمام بهذه الشريحة والإستماع لها وتغليب لغة الحوار واعتماد خطاب إعلامي الذي يعكس اهتماماتها في كل الأحوال.ولأن التناول السلبي لقضية الهجرة غير الشرعية يتزايد عالمياً، فإن اختيار المصطلحات المناسبة في المعالجة الإعلامية للظاهرة في الجزائر أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وفقا لما تقدم نطرح السؤال الرئيس لهذه الدراسة مفاده :**ما دلالة مصطلح الهجرة غير الشرعية في الخطاب الإعلامي الجزائري؟**

وللإلمام بالموضوع نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ما مفهوم الهجرة غير الشرعية؟

ماهي أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟

ماهي طبيعة الطرح الإعلامي للظاهرة في الجزائر؟

ونعالج الموضوع من خلال المحاور التالية:

1-واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

2-أليات معالجة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

3-الخطاب الإعلامي اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

2.واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

في هذا المحور نتناول إشكالية مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها المختلفة وواقها بالجزائر .

1.2 مفهوم الهجرة غير الشرعية:

توجد العديد من التعاريف للهجرة غير الشرعية ونذكر منها:

التعريف الأول:

الهجرة ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان منذ القدم، وتُعرَّفُ بأنها مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة بصفة دائمة أومؤقتة، وحسب منظمة الأمم المتحدة يعني مفهوم الهجرة انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى و تكون عادة مصاحبة بتغير محل الإقامة و لو لفترة محدودة.[1]

التعريف الثاني:

يرتبط مفهوم الهجرة غير الشرعية أيضا بالهجرة السرية وبمصطلح " **الحرقة** " بمعنى إحراق كل الوثائق حيث يصبح المهاجر السري دون هوية،ويرتبط بمصطلح الهرب بمعنى التخفي واتخاذ موقف غير قابل للتراجع ، و كلمة "**حرقة** " مفردة متداولة لدى خطاب الشباب الجزائري،وذلك عندما يقرر الشباب السفر عبر البحر أو التسلل نحو دولة أخرى ويحرق أوراقه ووثائقه التي تربطه ببلده الأصلي[2]. وفي السياق نفسه يذهب ساعد رشيد قائلا: "أن مفردة الحراقة تسمية تطلق على المهاجرين غير الشرعيين من المنطقة المغاربية والإفريقية كما أصبح يطلق على المهاجرين غير الشرعيين من دول أسيوية".[3] وهذا يعني أن مصطلح الحرقة مرادف لمغادرة المواطن الجزائري او الأجنبي المقيم في الجزائر ،التراب الوطني بطريقة غير القانونية و عبر منافذ جوية أو برية أو بحرية.

التعريف الثالث:

تتطرق المنظمة الدولية للهجرة في طرحها حول الظاهرة على أنها حركة أفراد تنتهك قواعد دول المصْدَرْ والعبور، فمن ناحية الدول المتَجَهْ إليها ،الدخول غير شرعي يعني الإقامة أو التوظيف في بلد لا يملك فيه المهاجر الوثائق القانونية التي يتطلبها الدخول إلى هذا البلد، في حين أن الإتحادالأوروبي يعتبر أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يشير إلى الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء ويكون الدخول عن طريق البر أو البحر أوالجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار.[4] والهجرة غير الشرعية تعد نتيجة للقيود المفروضة على الهجرة الشرعية نحو الدول المتقدمة وتلك التي تعرف أوضاعا أفضل،فالسياسات التي تتبعها الدول المتقدمة خاصة الأوروبية لها آثار عكسية،إذ ساهمت في تنامي الظاهرة من خلال أشخاص يتاجرون في البشر من أجل تحقيق مكاسب نفعية.[5]

التعريف الرابع :

يقصد بالهجرة غير الشرعية هي خروج الأشخاص من إقليم الدولة من غير المنافذ القانونية ودخولهم إلى إقليم دولة أخرى بنفس الطريقة ،بمعنى انتقال الأفراد من مكان إلى مكان آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا.[6] حيث تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة ومشكلة عالمية ويظهر ذلك من خلال الإحصائيات والأرقام التي تنشرها المنظمات الدولية المهتمة بشؤون المهاجرين،فهي موجودة في دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي،وفي أميركا اللاتينية.ولكنها اكتست أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لإهتمام وسائل الإتصال الجماهيرية بها، إذ أضحت تشكل رهانا رئيسيا في العلاقات بين الضفتين، لأن محور البحر الأبيض المتوسط هو أحد الخطوط الرئيسية للإنقسام السياسي،الإقتصادي والديموغرافي في العالم.والعديد من المهاجرين غير الشرعيين يخاطرون بحياتهم لعبور البحر الأبيض المتوسط لتحقيق سبيل الوصول لجزر الكناري،جبل طارق ، مالطا ...[7].

التعريف الخامس :

في هذا التعريف نوضح الفرق بين الهجرة غير الشرعية وغير المشروعة،ويرى بعض الدارسين أنه بما أن الهجرة ظاهرة قديمة وطبيعية فهي مشروعة لعدم مخالفتها مبادئ عُليا غير أنها صارت غير شرعيَّة بدخول التنظيم القانوني أوبتدخل المشرِّعً لتنظيمها بنصوص قانونية.فالمشروعية تعني ما كان مطابقا للقانون الطبيعي وبخاصةً العدالة المطلقة، أما الشرعية فهي ما كان مطابقا للقانون الوضعي، فالمشروعية أعلى درجة من ال شرعيَّة فليس كل شرعي بمعنى قانوني هو مشروع، فقد يُشرِّع القانون للظلم وليس أدل على ذلك من أن بعض القوانين الوضعية تحمي الأنظمة الاستبدادية، وليس كل مشروع هو شرعي كما هو الحال بالنسبة للهجرة فهي كظاهرة مشروعة لكن بعض التشريعات جعلت منها غير شرعيَّة، لذلك نحن نُفضِّل استعمال مصطلح

الهجرة غير الشرعيَّة للدلالة على عدم قانونية الهجرة بالمخالفة للتشريعات النافذة في الدولة المهاجر إليها، ولكن قد تكون هذه التشريعات غير مشروعة في ذاتها. [8]

التعريف السادس :

يشير مصطلح الهجرة غير الشرعية إلى ذلك الشخص الأجنبي العابر بدون تأشيرة أو الذي يستمر في الوجود بعد انقضاء مدة صلاحيتها، بالإضافة إلى الأجنبي الذي يعبر الإقليم بدون و ثائق وخلسة عن الرقابة المفروضة في مراكز الحدود، إلى جانب أولئك الذين يمارسون نشاط مأجور في كل حالات العبور المذكورة.كما يشمل هذا المفهوم المقيمين بالجزائر بطريقة غير قانونية سواء من المهاجرين غير الشرعيين المستقرين الذين دخلوا بدون وثائق، والذين تجاوزوا مدة الإقامة المرخص لهم بها، والذين يشتغلون بطريقة غير رسمية،إلى جانب طالبي اللجوء الذين بقوا رغم رفض طلبات اللجوء التي تقدموا بها. [9]

التعريف السابع:

يرتبط مفهوم الهجرة غير الشرعية بمُصطلح السرية أو الخفية، ذلك يعني أن عدم التسجيل في منظومة الوافدين أو سجلات المقيمين الأجانب لم ينشأ عن نسيان أو سهو أو إهمال، بل عن إرادة واعية في كتمان الأمر، كما أن اختيار هذا المصطلح يجد تبريره أيضًا في أن المهاجرين فيها يكونون في الخفاء، أو أن وجودهم سري داخل البلاد سواء منذ عبورهم الحدود أو في وقت الحق لذلك .في كل الأحوال، خفية أو غير شرعيَّة،هي محمولة على أنها خرق أو انتهاك للتنظيم والقواعد الإدارية التي تضبط تدفق المهاجرين، فيُعد غير شرعي أوخفي كل دخول عن طريق الأماكن غير المخصصة لذلك أو خارج الساعات المقررة له، أو إذا تم الدخول دون المستندات الضرورية، فهي خرق مُتعمَّد لقيود قانونية وطنية بشأن دخول وإقامة الأجانب[10].

وعطفا على ما سبق يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية تعبر عن إنتقال الأشخاص من مختلف الدول والمناطق إلى الدول الأخرى(خاصة من الدول الفقيرة نحو الدول الغنية بصفة عامة أو من دول غير مستقرة سياسيا وأمنيا نحو الدول التي تعرف استقرارا أمنيا وسياسيا واقتصاديا)وذلك بطريقة غير قانونية،دون وثائق رسمية أوبهويات و تأشيرات مزورة، من خلال عبور مياه البحار على متن السفن وقوارب الصيد،أو الدخول عبر الحدود البرية من خلال منافذ غير قانونية

2.2 أسباب الهجرة غير الشرعية:

توجد عدة أسباب تدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية، فمن بينها الأسباب الاقتصادية والنفسية والإجتماعية والسياسية،ويمكن أن نلخصها فيمايلي :

– **الأسباب السياسية** :تميزت نهاية القرن العشرين، بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والصراعات الأهلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، كماأن تراجع الحريات السياسية والتضيق على حرية التعبير في الدول، وما ينتج عنها،تعتبر من أبرز الأسباب السياسية لهذه الظاهرة.[11] نفس الطرح يتبناه الباحث

محمد غربي الذي يَعتبر عدم الاستقرار السياسي و الحروب في منطقة الشرق الأوسط من الأسباب الرئيسية لزيادة الهجرة غير الشرعية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر لسنة 2001، حيث تم التضييق والتقليل من الفرص أمام العرب للهجرة إلى الولايات المتحدة الامريكية وذلك لأسباب أمنية[12].

–الأسباب الاقتصادية: تؤكد العديد من الدراسات في مجال الهجرة أن حجم الهجرة في المجتمع يختلف أويتأثر بتقلبات النظام الإقتصادي .ويعد البحث عن الرزق لتوفير حياة أفضل من أهم الدوافع التي تؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم الأصلية وهجرتهم إلى أي دولة يجدون فيها فرص العمل لكسب الرزق،وخاصة فئة الشباب التي تعاني من البطالة.كما تتسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في انخفاض مستوى المعيشة،وبذلك تصبح الهجرة للعمل ضرورية.

– الأسباب الديموغرافية : ترتبط هذه الأسباب بعدم قدرة الدولة على التكفل بالمشاكل الاجتماعية والإقتصادية الناجمة عن النمو الديموغرافي كالبطالة والسكن والصحة والتعليم وغيرها،خاصة عندما تكون الزيادة في عدد السكان لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة،فذلك يصعب على الدولة إيجاد فرص عمل للمواطنين،وهنا تصبح الزيادة في عدد السكان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة من أجل البحث عن العمل خاصة بالنسبة للشباب[13].

–الأسباب الاجتماعية: ترتبط الأسباب الإجتماعية أساسا بالنتائج الخطيرة المترتبةعن الإنفجار الديموغرافي وظهور مشكلة البطالة،التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على الشهادات العليا، في ظل عدم قدرة سوق الشغل المحلية على تأمين طلبات العمل،مايجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة.[14] كما أن المجتمعات العربية تعيش جملة من التناقضات الإجتماعية،والصراعات تتصل بالمشروع المجتمعي للمنطقة وخصوصاً على مستوى التوفيق بين الأصالة والحداثة،لاسيما الشباب الذين يعيشون صراعاً مع القيم الإجتماعية السائدة،ما يدفع بالكثير من اليائسين منهم إلى الشعور بالغربة داخل المجتمع،ويبحثون عن الهجرة بطريقة شرعية أوغير شرعية.[15]وتوجد العديد من حالات ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تتعلق بظروف اجتماعية غير مناسبة، بل من أجل البحث عن مركز اجتماعي وتحقيق الكسب السريع.[16]

–الأسباب النفسية :تعد الأسباب النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة، فكلما تعمقت عاطفة الإرتباط بالوطن والإرتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة،كما تتجلى الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل، وتُعَدِدُ الباحثة إيمان شريف الأسباب النفسية للهجرة غير الشرعية كما يلي:

– الشعور بالإغتراب الداخلي وقد يكون ناتجًا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أو أصدقائه.

- الشعور بالإحباط والعزلة الإجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.
- ضعف الإنتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الإجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها الأسرة والمدرسة[17].

وفضلا عن ما سبق يُعتبر تأثر المواطنين بالأشخاص الناجحين في الدول المتقدمة من بين الأسباب النفسية التي تجعلهم يفكرون في الهجرة من أجل تحقيق أحلامهم وطموحاتهم ولو باستعمال الطرق غير المشروعة في ذلك.

3.2 . الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

–الهجرة غير الشرعية من الجزائر نحو الدول الأوروبية.

لقد ازدادت معدلات الهجرة غير الشرعية من الدول الفقيرة إلى تلك الدول الغنية بحثاً عن الإستقرار وفرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية خاصة بعد سنة 2011 التي شهدت اندلا ع أحداث ما يسمى بالربيع العربي.

في الجزائر و استنادا إلى إحصائيات قيادة حراس السواحل التابعة للقوات البحرية الجزائرية التي تنشرها في موقعها الرسمي،تم تسجيل إحباط محاولات هجرة غير شرعية لـ 3983 مهاجرا غير شرعي خلال سنة 2018،من بينهم 287 نساء وأيضا هناك 1126 قاصِرا[18].وهذه الأرقام تعتبر مرتفعة مقارنة بتلك المسجلة في سنة 2017.أماعلى مستوى العدالة الجزائرية وخلال نفس الفترة تم فتح ما يقارب 200 قضية تتعلق بظاهرة الحرقة أُحيل على إثرها 344 شخص على القضاء،أدين منهم 24 بالسجن النافذ لعدة سنوات،إلى جانب تحديد 51 صفحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بالترويج لظاهرة الهجرة غير الشرعية وإغراء الشباب على الإقدام عليها.[19] إضافة إلى أكثر من 3000 مهاجر غير شرعي مِمَّن حاولوا الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط ، لقوا مصرعهم أو باتوا في عداد المفقودين منذ سنة 2009 إلى غاية نهاية سنة 2019.كما بلغ عدد الجزائريين الذين تم توقيفهم عبر حدود القارة الأوروبية أكثر من14000 مهاجر خلال سنة 2017، و12700 خلال سنة 2018. وشملت قرارات الترحيل إلى الجزائر نصف عدد الموقوفين. وازداد نشاط الهجرة غير الشرعية للجزائريين نحو أوروبا خلال النصف الثاني من سنة 2019،علما أن الدول الأوروبية تقوم سنويا بترحيل أزيد من خمسة ألاف جزائري من المهاجرين غير الشرعيين الى الجزائر.[20] وفي الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى شهر شبتمبر من سنة 2021 تم إحصاء 8425 مهاجرا غير شرعيا جزائريا وصلوا إلى اسبانيا عبر الجهة الغربية للبحر الأبيض المتوسط.[21] و ورد في تقرير لوكالة مراقبة الحدود الأوروبية أن 10160 شخصا دخلوا بطريقة غير شرعية الى دول أوروبية عن طريق غرب البحر الأبيض المتوسط خلال سنة 2021، بزيادة 16٪ مقارنة بسنة 2020.ومعظم المهاجرين على هذا الطريق من الجزائر والمغرب وأفريقيا جنوب الصحراء[22].

هذه الأرقام المنشورة،قد لا تعكس العدد الحقيقي للمهاجرين غير الشرعيين لأن إحصائيات المنظمات الحقوقية الدولية تشير إلى أن الألاف من الأشخاص ينجحون سنويا في الهجرة والوصول إلى الشواطئ الإسبانية والايطالية ويتوزعون على مختلف الدول الأوروبية،كما يصعب إحصاء العدد الحقيقي للمهاجرين غير الشرعيين الجزائريين الموقوفين في مراكز تجميع المهاجرين في دول الإتحاد الأوروبي،لأن الكثير منهم لا يصرح بهويته الحقيقية للسلطات الأمنية.

كما سجلت المنظمة الدولية للهجرة ما يقارب 12000 مهاجر غير شرعي خلال سنة 2018 وأكثر من 186000مهاجر غير شرعي وصلوا إلى أوروبا في سنة 2017 من بينهم جزائريين.[23] والجزائر صُنفت في المرتبة الخامسة في ترتيب الجنسيات الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.وأظهرت دراسة للأمم المتحدة أن 93% من الأفارقة من مختلف الجنسيات ممن يسافرون إلى الدول الأوروبية عبر طرق غير نظامية، سيفعلون ذلك مرة أخرى،رغم المخاطر المهددة لحياتهم التي يواجهونها في كثير من الأحيان[24]. وهذه الإحصائيات التي تقدمها مصالح قيادة حرس السواحل الجزائرية والمنظمات الحقوقية الوطنية والأجنبية،تعكس خطورة هذه الظاهرة وتأثيراتها على المجتمع الجزائري وتشكل تحدي كبير أمام السلطات العمومية لمعالجتها.

– الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية نحو الجزائر.

تواجه الجزائر حاليا مشكل الهجرة غير الشرعية للأفارقة الذين لجؤوا إليها بسبب الحرب في مالي وليبيا والأوضاع غير المستقرة ببعض بلدان القارة الإفريقية ،وتحولت الجزائر من نقطة عبور إلى مكان لاستقرار المهاجرين غير الشرعين الأفارقة،بالنظر إلى عدة عوامل منها:

-الموقع الجغرافي للجزائر وتقاسمها الحدود مع عدة دول إفريقية بمنطقة الساحل و قربها من أوروبا ،فالمهاجرون يستغلون البحر الأبيض المتوسط للعبور إلى القارة الأوروربية .

-تحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة وإطلاق السلطات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ما ساهم في خلق مناصب الشغل ،مع لجوؤ بعض أرباب العمل الى تشغيل المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين مقابل رواتب قليلة خاصة في قطاعات الفلاحة والبناء والاشغال العمومية.

-تبني الدول الأوروبية لاستراتجية غلق الحدود أمام الهجرة[25].

و أحصت وزارة الداخلية الجزائرية ،ما يزيد عن 37000 نيجريا دخلوا إلى الجزائر بطريقة غير شرعية تم ترحيلهم بالاتفاق مع حكومة بلدهم و ذلك في الفترة الممتدة ما بين ديسمبر 2014 إلى غاية نوفمبر 2018.وتستقبل الحدود الجزائرية أسبوعيا 3500 مهاجر منحدرين من 24 دولة إفريقية،فيما تمنع مصالح الأمن الجزائرية على مستوى الحدود الجنوبية سنويا، حوالي 40000 مهاجر غير شرعي من التنقل إلى أوروبا.وعدد كبير من المهاجرين الذين تم ترحيلهم سابقا عادوا إلى الجزائر أكثر من مرة وتم تقديمهم إلى العدالة. وفي سياق متصل فإن نقل و إيواء و التكفل الصحي بالمهاجرين غير الشرعيين يكلف خزينة الدولة أموالا طائلة وبلغت الميزانية

التي رُصدت لسنة 2019 لنقل و إطعام المهاجرين الأفارقة الذين دخلوا الجزائر بطريقة غير شرعية 100 مليار سنتيم[26].

ويدخل المهاجرون الأفارقة إلى الجزائر بطريقة غير شرعية عبر المسالك البرية ومن خلال النقاط التي تغيب فيها الحراسة والمراقبة الأمنية من خلال تزوير الوثائق أومن خلال الحصول على وثائق رسمية بطريقة غير قانونية أوباستعمال وثائق رسمية ملك للغير وانتحال هوية الأخر لاسيما مع تشابه ملامح الوجه للأشخاص.بالاضافة الى العبور عبر وسائل النقل وبالتعاون مع أهالي المنطقة الذين يقدمون لهم المساعدة ،كما يدخل الافارقة الى الجزائر بطريقة غير شرعية عن طريق شبكات التهريب البشري[27].

-الأثر الأمني لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

إن الهجرة غير الشرعية لم تعد تتوقف عند انتقال مجموعة من الأفراد من دولة إلى أخرى بطريقة غير قانونية وإنما أخذت أبعادا أمنية بعد أن أصبحت شبكات الجريمة المنظمة تستغلها في المتاجرة بالبشر، حيث تمكنت مصالح الأمن الجزائرية من تفكيك العشرات من شبكات خطيرة تحترف تهريب البشر سرًّا الى أوروبا كما أصبحت هذه الظاهرة تُستغل من طرف عدة أطراف من بينها دول بأكملها وشبكات المافيا العالمية التي تتاجر بالبشر وتحقق أرباحا مالية تفوق 12 مليار يورو سنويا.[28]

في الجزائر تم تسجيل حوالي 11000 مهاجر إفريقي غير شرعي من بينهم نساء وأطفال كانوا يمارسون التسول بالجزائر لصالح شبكات إجرامية نيجرية كانت تستغل تلك الأموال لأغراض إجرامية كشراء الأسلحة. وفي هذا الإطار، تحذر المنظمات الحقوقية من تنامي ظاهرة تجارة البشر التي أصبحت تُدر أموالا تضاهي التجارة بالمخدرات حسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان،إذ يجني المهربون نحو 6 مليار و800 مليون دولار سنويا ونحو 60 الف دولار أسبوعيا عبر البحر الأبيض المتوسط،حيث أن تذكرة الهجرة غير الشرعية يقدر سعرها بين 1000 إلى 10 آلاف دولار أميركي،وتختلف الأرقام حسب الدولة المصدرة للمهاجرين[29].و بما أنه أصبح لهذه القضية علاقة بالجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن الإقليمي والعالمي وبالجزائر تم فتح تحقيقات معمقة حول شبكات تنظيم وتهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر الأبيض المتوسط.وتبقى الآثار التي تترتب على الهجرة غير الشرعية تؤدي إلى خلق ما يعرف بالجريمة المنظمة،التي تهدد الأمن الوطني وحتى الإقتصاد الوطني والعالمي من خلال تنامي ظاهرة تبيض الأموال التي تستعملها جماعات تهريب البشر.[30]

وعلى خلفية هذا الواقع ،دعت الجزائر إلى إدراج البعدين الأمني والتنموي لمواجهة ظاهرة الهجرة المطروحة في منطقة البحر المتوسط، بحكم أن المنطقة تواجه ظاهرة تُعد مسألة إنسانية بالأساس وتقتضي مقاربة شاملة تّأخذ بعين الإعتبار إدراج الأبعاد الأمنية للتصدي لشبكات الإجرام المرتبطة بالمتاجرة بالبشر[31].ومن جهة أخرى يرى البعض من المختصين في متابعة الظاهرة أنه يجب المرور إلى العمل التوعوي من أجل القضاء على بائعي الأحلام للشباب من قبل عصابات إرهابية تسعى إلى تحقيق الربح والفائدة فقط[32].وبذلك تبقى ظاهرة الهجرة غير

الشرعية إحدى أهم المشاكل في العالم كونها تمثل تهديد وتحدي أمني يصعب التعامل معه سواءا بالنسبة للدول التي تعتبر مصدرا أوتلك المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين.

3 .أليات معالجة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

إن الأثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية جعلت الجزائر تتخذ مجموعة من المقاربات لمعالجة الظاهرة على رأسها المقاربة الأمنية والإقتصادية .

1.3 المعالجة الأمنية: بالنظر إلى شساعة مساحة الجزائر وطول الحدود البرية والبحرية قامت الجزائر بتعزير المراقبة الأمنية لحدودها من خلال المصالح والأجهزة الأمنية المتنوعة منها مايلي:

–قوات حراس السواحل :هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساساً بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب للأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية، حيث قامت بإفشال عدة محاولات للهجرة غير الشرعية وساهمت في إنقاذ الكثير من الأشخاص وانتشال العديد من الجثث من عرض البحر.

–مصالح شرطة الحدود :تلعب دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية البحرية والجوية وتسهر على تطبيق الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود وهي مكلفة بمراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود ومكافحة الآفات الإجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب بالإضافة إلى ضمان حراسة الموانئ والمطارات والسكك الحديدية.[33]

2.3 المعالجة القانونية: عملت الجزائر على اعتماد تشريعات وقوانين تجرم الهجرة غير الشرعية وتشدد العقوبات بشأن مرتكبيها أهمها (القانون رقم 09-01)المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25فيفري 2009م من خلال نص المادة 175مكرر01،والذي جاء تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني ،وتنص هذه المادة على معاقبة بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من عشرين ألف دينار جزائري إلى ستين ألف دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أوالبحرية أوالجوية،وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول.و تطبق هذه العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود.[34] إن صدور هذا القانون يعتبره البعض من المختصين في القانون بداية لمعالجة قانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر حيث أن المشرع الجزائري جرَّم المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أياً كانت الطريقة المستعملة في ذلك برا أو بحرا أو جوا وأياً كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة تزوير الوثائق الرسمية أو عدم القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة، في هذا الإطار لقد وضع المشرع الجزائري

فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح[35]. غير أن هذه المعالجة القانونية قد تتناقض والاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على حرية الفرد في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده.

3.3 . المعالجة الاقتصادية: لقد اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات لمحاربة الهجرة غير الشرعية منذ عدة سنوات محاولة منها التكفل بانشغالات الشباب وذلك باستحداث عدة أليات لإدماج الشباب منها **أجهزة التشغيل**:(تتمثل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة–الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–الوكالة الوطنية للتشغيل،عقود العمل المدعمة):هي أليات استحدثت خصيصا لمساعدة الشباب على ولوج عالم الشغل وبالتالي تحسين وضعه الإجتماعي و الإقتصادي حتى لا يفكر في الهجرة غير الشرعية.غير أنه ورغم التقدم المحقق من طرف هذه الأجهزة منذ انشائها لا زالت تعاني من عديد النقائص ولا تستطيع توفير مناصب شغل دائمة إلا في القليل من الأحيان،كون هذه الأجهزة ممولة من طرف الدولة وليست أجهزة اقتصادية فهي تفتقد إلى البعد الإقتصادي[36].كما أنه يوجد من الشباب الذين استفادوا من أجهزة التشغيل ضمن قائمة المهاجرين غير الشرعيين.وهناك شبابا استفادوا من قروض بنكية لإنشاء مؤسساتهم لكنهم لم ينجحوا في مجال الأعمال،و بالتالي لم يتمكنوا من دفع ديونهم البنكية لذلك قاموا ببيع كل شيء و سلكوا طريق الهجرة غير الشرعية. ولذلك يرى بعض الخبراء والمتابعين لهذه القضية ضرورة إدماج مختلف آليات تشغيل الشباب في آلية واحدة مع ضرورة تفعيلها بالشكل الصحيح.[37]

4.3. التحديات التي تواجه معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

يُجمع العديد من الخبراء و الدارسين للظاهرة على أن معالجة الهجرة غير الشرعية تكون عن طريق تحقيق إدماج اجتماعي وإقتصادي حقيقي للشباب والذي يكون مقرون بإصغاء جيد لانشغالاته باستخدام خطاب إعلامي واقعي يتماشى و تطلعاته.ولكن توجد عدة تحديات تواجه الجزائر لمعالجة هذه الظاهرة ونذكر منها:

أولا:تحدي المعالجة الإعلامية للظاهرة من طرف وسائل الاعلام وشبكات التواصل الإجتماعي

تعد المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وفق ما يبرز أخطار الظاهرة وأهمية التكفل بها من خلال أجهزة الدولة أكبر التحديات المطروحة أمام الدولة الجزائرية ،وهو الطرح الذي ذهب إليه الباحث محمد لعقاب حين اعتبر أن الهجرة غير الشرعية الموجودة منذ سنوات في الجزائر قد تفاقمت بفعل دَمقرَطة الوسائل التكنولوجية على غرار الهواتف الذكية وشبكات التواصل الإجتماعي.وأبرز أن شبكات التواصل الإجتماعي التي يستعملها بكثرة المهربون قد ساهمت في الإنتشار الكبير لهذه الظاهرة في الجزائر خاصة عبر تطبيقي (فايبر) و(ميسنجر).[38]وفي السياق قالت وزارة الداخلية الجزائرية أن ما جعل ظاهرة الهجرة غير الشرعية أكثر تعقيدا هو تداولها الواسع من طرف شبكات التواصل الإجتماعي ومعالجتها غير اللائقة من طرف وسائل الإعلام في بعض الحالات إلى درجة أن خطابها حول الظاهرة أصبح مرادفا لليأس.[39]فالتحدي يُطرح حول كيفية إنتاج خطاب إعلامي مناسب لمناقشة ومعالجة الظاهرة و التمكن من مواجهة ما ينشره الإعلام الغربي حول الهجرة غير الشرعية.

ثانيا:التحدي الأمني:

إن الهجرة غير الشرعية تؤثر على الأمن في الجزائر على مختلف المستويات فهي تؤثر على أمن الأفراد وعلى الأمن الاقتصادي، وتؤثر أيضاً على أمن المجتمع بسبب انتشار الجريمة و المخدرات وارتباط هذه الظاهرة بشبكات تهريب المهاجرين والجرائم المنظمة و هذه التأثيرات تشكل تحديات أمنية أمام السلطات العمومية الجزائرية التي تسعى إلى استعمال مختلف الأليات والوسائل للوقاية منها، لأن مختلف المنظمات الدولية والإقليمية تتفق على علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب و منظمات الإتجار بالبشر ما يشكل تحديا أمنيا في معالجتها[40].

ثالثا:تحدي القدرة على تطبيق لامركزية القرارات الإقتصادية للجماعات المحلية.

تعتبر القدرة على تطبيق لامركزية القرارات الإقتصادية من أجل السماح للجماعات المحلية بالإستجابة لتطلعات الشباب بشكل لائق من بين التحديات التي تواجه معالجة الهجرة غير الشرعية بالجزائر خاصة وأنه يتواجد بين الحراقة أشخاص يشتغلون ولديهم وضعية مادية ومهنية جيدة، كون أن المشاكل الإجتماعية والإقتصادية ليست الدافع الوحيد للهجرة غير الشرعية.ما يستدعى قدرة المسؤولين على الصعيد المحلي على إتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة للتكفل بالشباب وتوفير لهم جميع الشروط لتجسيد مشاريعهم.[41]

رابعا:التحدي الجغرافي:

الجزائر تواجه عدة مشاكل تعيق تحقيق الأهداف المسطرة لمعالجة الهجرة غير الشرعية ومنها امتداد الشريط الساحلي على طول 1200 كلم و صعوبة تضاريسه التي تتطلب تجنيد وسائل ضخمة لتغطيته من الناحية الأمنية،إضافة إلى الحدود البرية.

خامسا:تحدي مشاركة المجتمع المدني:

إن النجاح الحقيقي في محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لن يتحقق إلا بتضافر جهود جميع الفاعلين الرسميين (الدولة ومؤسساتها) وغير الرسميين (المجتمع المدني والأحزاب السياسية) بمختلف توجهاتها[42].فالتحدي يتجلى في مدى القدرة على الوقاية ورفع الوعي المجتمعي بأخطار الظاهرة.

4. الخطاب الإعلامي اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

إن التناول الإعلامي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر يختلف باختلاف الخطاب الإعلامي الذي تنتجه وسائل الإعلام لتقليدية كالصحف المكتوبة والتلفزيون والإذاعة ،وبين الخطاب الذي يبث عبر شبكات التواصل الاجتماعي التي ساهمت في خلق نوع جديد من الإعلام ما يطلق عيه بصحافة المواطن والتي أصبح يمارسها المهاجرون أنفسهم،كما أن زاوية المعالجة تميل في معظم الأحيان نحو وجهة النظر الأمنية لدى وسائل الإعلام وذلك لإعتبارات مختلفة.

1.4.معالجة وسائل الإعلام لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر :

لا يقتصر دور وسائل الإعلام على نقل الأخبار فقط بل أصبح من أدوات التغير الإجتماعي كذلك،حيث يمكن للخطاب الإعلامي أن يل انتباه الجماهير نحو القضايا و الظواهر و المشاكل الجوهرية التي يعاني منها المجتمع .ونظرا لتعدد الأزمات و تنوعها وتعقدهافي المجتمعات من بينها الهجرة غير الشرعية،تبرز أهمية وسائل الإعلام المختلفة من حيث دورها و المساهمة في تفاقمها أوحلها ،خاصة أمام تزايد المشكلات والظواهر التي يعاني منها المجتمع،فوسائل الإعلام تؤدي دورا توعيا وتربويا مُهما في خلق الوعي نحو ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال الأخبار و الشرح و التفسير والتحليل.[43] فالهجرة الشرعية تحظى باهتمام من طرف وسائل الإعلام و يتجلى ذلك من خلال حجم المساحة التي تخصصها الصحف المكتوبة و البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تناقش الظاهرة من جوانب مختلف،من حيث الأسباب والدوافع والأثار والإنعكاسات،مع إبراز أبعادها المتباينة،وتستخدم وسائل الإعلام الفنون الصحفية المتنوعة في معالجة الهجرة غير الشرعية منها الخبر التحقيق،الربورتاج،التعليق،ومقالات الرأي،فضلا عن البرامج التلفزيونية والحصص الإذاعية التي تعتمد على المادة السمعية و المصورة في تناول الظاهرة.كما أن المعالجة الإعلامية للهجرة غير الشرعية لا تقتصر على الدور التوعوي فقط وإنما تتعدى إلى لعب الدور الأمني في القضيةوتتناولها في غالب الأحيان من جانب اللاشرعية.ويقول الباحث عبد الوهاب الرامي أن "هناك إلتباس في الخطاب الإعلامي حول الهجرة غير الشرعية لكونه لا يستند إلى مرجعيات واضحة. حيث يركز الخطاب على اللاشرعية ."[44]

فالطرح الأمني هو الذي يغلب على الخطاب الإعلامي لموضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر بسبب الإقتصار على المصادر الأمنية وبيانات السلطات الرسمية بالجزائر ومحاضر السلطات القضائية كالمحاكم وغيرها ،لا سيما عندما يتعلق الأمر بعمليات المراقبة والمداهمة التي تقوم بها مصالح حراس السواحل التابعة لوزارة الدفاع الوطني،هذه الأخير تقوم بشكل مستمر بنشر بيانات حول حصيلة نشاطاتها بما فيها مكافحة الهجرة غير الشرعية.وفي العديد من المرات تكون وسائل الإعلام سببا في تمكن المصالح الأمنية من القبض على المرشحين للهجرة غير الشرعية أو إحباط محاولة الهجرة بعرض البحر و ذلك عند نشر وسائل الإعلام أخبارا حول قيام مجموعات من الأشخاص بالهجرة غير الشرعية بناءا على معلومات تقدمها عائلاتهم للصحفيين أو مواطنين يكونون شهود عيان رغم أن معظمهم يرفض الكشف عن هوياتهم[45]،وبذلك تكون هذه الأخبار مصدرا لتحرك المصالح الأمنية،وهنا يتجلى دور وسائل الإعلام كمُخبر في عملية مكافحة الهجرة غير الشرعية من طرف السلطات لا سيما الأمنية.

وتستخدم وسائل الإعلام في الغالب خطاب الفاجعة،الذي يكرس الإحساس العام السلبي باستفحال الظاهرة في المجتمع مثل"الحراقة " و" قوارب الموت" و "رحلة الشباب نحو المجهول" وغيرها من المفردات التي

تتضمنها خطابات وسائل الإعلامية الجزائريةاتجاه الهجرة غير الشرعية.في حين أن الإعلام الغربي يتخذ من المهاجر غير الشرعي ذريعة لتكريس فكرة الغزو البشري من الجنوب، رابطا الهجرة غير الشرعية بالإرهاب[46].

إن معالجة وسائل الإعلام لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتغليبها للطرح الأمني في خطابها وُجهت لها مجموعة من الإنتقادات من طرف الباحثين والدارسين للظاهرة لاسيما أنه يجب أن تثار إعلاميا العديد من النقاط المتصلة بالهجرة الشرعية مثل الدوافع و دواعي الهجرة هل تتعلق بالخروج بسبب الفقر أم من أجل الاغتناء السريع؟ أوبهدف البحث عن أجواء الحرية والديمقراطية ؟، وهذا من مظاهر الخلل في التعاطي الإعلامي مع الظاهرة حيث يشير الباحث صلاح غازي اسماعيل حاجي في دراسته إلى غياب الشمولية واقتصار التغطية الصحفية على وجهة النظر الأمنية ،والإكتفاء بما تنقله وكالات الأنباءوالبيانات دون إنجاز أعمال صحفية ميداينة حول الظاهرة،كما أن التغطية الإعلامية تغلب عليها الأبعاد الدرامية لمغامرات المهاجرين وغرقهم في البحار دون التطرق إلى الأبعاد الخفية مثل دور شبكات المتاجرة بالبشر التي تستغل أحلام الشباب وأوهامهم حول الحياة في أوروبا.حيث يجب أن يشمل التناول الإعلامي للهجرة غير الشرعية على مايلي:

-إبراز الأسباب والدوافع مع تفنيدها.

-استعراض المخاطر التي تعترض المهاجرين والتي يستهين بها الشباب في معظم الأحيان.

-عرض البدائل والفرصة المتاحة للرقي بمستوى المعيشة وتعزيز روح الإنتماء الوطني لدى الشباب.

-عرض تجارب ناجحة للشباب الذي تمكن من تحقيق نجاحات داخل وخارج البلد بطرق شرعية.[47]

و هكذا نستخلص أن الطرح الإعلامي لوسائل الإعلام في الجزائر حول ظاهر الهجرة غير الشرعية من وجهة النظر الأمنية يبقى غير كاف،وأنها تتطرق لها باعتبارها مشكلة وتتناولها من جانب اللاشرعي فقط ،بينما المعالجة الإعلامية للظاهرة تحتاج إلى خطاب متطور متوازن يتميز بالشمولية والإنفتاح والتنوع ويبحث عن تفسير للغموض الذي يشوب الظاهرة في الجزائر،خاصة ما يجب القيام به نحو المهاجرين أوالمرشحين للهجرة غير الشرعية وإشراكهم في النقاش الإعلامي حول الظاهرة وسياسات معالجتها من طرف الجهات المختصة.

2.4.شبكات التواصل الاجتماعي والهجرة غير الشرعية في الجزائر:

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي في الوقت الراهن مصدرا مهما للمعلومات بالنسبة للكثيرين من الأشخاص خاصة، الذين يرغبون في الهجرة بطريقة شرعية أوغير شرعية. وتوجد العديد من المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت وصفحات التواصل الإجتماعي تحرض على الهجرة وتعمل على استقطاب الشباب للقيام بها.ويتم إنشاء صفحات على الفايسبوك يتم فيها نشر صور وفيديوهات تظهر المهاجرين في عرض البحر الأبيض المتوسط، أو أثناء إقترابهم من السواحل الأوربية،كما يتم نشر صور للشباب الذين هاجروا بطريقة غير شرعية وانقطعت أخبارهم عن العائلات والأصدقاء.

وحسب المتتبعين لهذا الشأن توجد مئات الصفحات على شبكة الأنترنت وخاصة الفيسبوك تحرض على الهجرة غير الشرعية وبشكل علني،وتصل أسعارها حتى 10 آلاف يورو، لكن أقلها سعرا هي أكثرها خطرا.وقدرت معطيات الأوروبول أن 90 بالمئة من المهاجرين مروا عبر شبكة إجرامية لبلوغ هدفهم،بتسهيل من شبكات التواصل الإجتماعي.وقد أثبتت دراسة للمركز الأوروبي لمحاربة تهريب المهاجرين نشرت شهر سبتمبر 2016 أن شبكات التواصل الإجتماعي أصبحت تستخدم أكثر فأكثر خلال السنوات الأخيرة في الهجرة غير الشرعية،فهي تساعد المهاجرين على التجمع، وخلق ديناميكية قوية على الحدود، وتزيد في قدرة المهربين على تنويع طرق الهجرة لمواجهة الإجراءات الأمينة المتخذة.ويرى الباحث محمد لعقاب أن شبكات التواصل الاجتماعي تلعب دورا خطيرا في تشجيع الهجرة غير الشرعية في الجزائر، كونها تتميز بمجموعة من الخصائص منها[48]:

-عدد مستخدميها يتفوق على عدد مستخدمي الإعلام التقليدي فالفيسبوك مثلا أكثر من نصف سكان العالم لديهم حساب، في الجزائر أكثر من 20 مليون، وأكثر من 22 مليون مستخدم للأنترنت، وأحسن جريدة تسحب 100 ألف نسخة، وكذلك أحسن قناة يتابعها بضعة آلاف من المشاهدين.

-شبكات التواصل الإجتماعي عززت حرية المواطنين وأصبح نشر المعلومة سهلا، في مساحة غير محدودة، وبمختلف اللغات، وبالصور الثابتة، والمتحركة، كما أصبح تلقيها سهلا، وسريعا، وكل ذلك بشكل مجاني تقريبا، وهذا يعني أن المحتوى في هذه المواقع أصبح يولده ويصنعه المستخدمون.

-عززت شبكة التواصل الإجتماعي التواصل العالمي حيث أصبح بمقدور مستخدمي هذه الشبكات التواصل على صعيد عالمي بتكلفة زهيدة.

-عززت هذه الشبكات خاصية التفاعلية :بمعنى هناك تفاعل أحيانا فوري مباشر أو تفاعل غير مباشر بين ملايين المستخدمين، وهذا ما لا توفره أي وسيلة إعلامية تقليدية.

-عززت التكيف:أي تعديل المعلومات والمعطيات في مواقع التواصل الاجتماعي حسب الطلب أوحسب الرغبات أو حسب المستجدات،وهذا لا يُتاح لوسائل الإعلام التقليدية بالشكل الذي أتيح للأنترنت.

-مكنت بعض التطبيقات من التواصل المرئي والمكتوب والصوتي على صعيد عالمي بشكل مجاني مثل تطبيقات واتس آب والفايبر،التي هي نفسها أصبحت شبكات تواصل اجتماعي.

-تسهل شبكات التواصل إعادة إنتاج المحتوى، ونشره على صعيد واسع، وأحيانا بل ربما في معظم الأحيان،لا يملك المستخدمون المؤهلات التي تجعلهم يقيّمون المحتوى: هل هو صحيح أو مغلوط أو دعاية أو تحريض أو إشاعة إلخ...

-أصبحت مراقبة الفضاء الإلكتروني صعبة بالنسبة للحكومات. وكل مراقبة تعرض الحكومات لضغط المجتمع المدني العالمي.[49]

ولقد أظهرت دراسة نشرتها مؤسسة **Institute For Security Studies** حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في إفريقيا في تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية، من حيث إتاحة العديد من المعلومات حول عملية الهجرة.أظهرت تزايد أعداد المهاجرين المغاربة والجزائريين والتونسيين والليبيين بطريقة غير شرعية أكثر من أي وقت مضى منذ عام 2011.وعادة ما يقوم المسؤولون على جانبي البحر المتوسط بتحليل هذه الظاهرة من خلال النظر في العوامل الداخلية التي تدفع هؤلاء الأفراد إلى اتخاذ قرارات الهجرة أوالعوامل التي تساعدهم وتسهل لهم ذلك.ويفتقد هذا النهج في تحليل الظاهرة والتعامل معها إلى عنصر أساسي وهو: أن الهجرة غير الشرعية من قبل المغاربين هي ظاهرة واسعة تشترك فيها المنطقة بأسرها.يتم دفعها بواسطة نظام لوسائل التواصل الاجتماعي يدفع أحـــلام الهجـــرة ويشـــجع عليهـــا ويقـــدم تعليمـــات مفصـــلة حـــول كيفيـــة تحقيقهـــا. ولقد حلت شبكات التواصل الإجتماعي الجديدة محل الوسائط التقليدية كمصدر المعلومات الأساسي للكثيرين في المنطقة،وخاصة الشباب.وتغطي هذه المنشورات أيضًا استراتيجيات حول كيفية تنظيم الوضع القانوني للشخص أو على الأقل كيف يمكن تجنب الترحيل عند وصوله إلى دولة أوروبية.وفي الأقسام المخصصة للتعليقات على مقاطع الفيديو، نجد أن المعلومات تصبح أكثر تحديدًا:حيث نجد أرقام هواتف المهربين والتواريخ والأوقات والمواقع المحددة للمجموعات التي تخطط للعبور. هذه المعلومات غير مفلترة وغير خاضعة للرقابة بشكل عام،ويتم تحديثها وتصحيحها باستمرار. يستهدف المحتوى في البداية جماهير وطنية محددة،مع العناوين التي تشير إلى جنسية المتحدث. لكن المحادثة في قسم التعليقات تؤكد أن مشاهدي مقاطع الفيديو هم من جميع أنحاء المنطقة المغاربية[50].

وبهذا تبقى مواقع التواصل الإجتماعي تحتوي على شبكات متكاملة ترتب الهجرة غير الشرعية وهي تقوم بالدعاية لها والترغيب فيها،وتستثمر فيها الكثير،معولة على أن العائد منها بات كبيراً،والطلب عليها لا ينقطع.[51]

فوسائل التواصل الإجتماعي تتيح للمهاجرين الفرصة للتعرف على أشخاص جدد ونسج علاقات جديدة تسهل بلورة مفهوم الهجرة وأساليبها ومراحلها و تشكيل الوعي لدى الشباب الجزائري المهاجر حول حقوق المهاجرين واللاجئين في أوروبا.وأصبحت منصات التواصل الاجتماعي منبرا دعائيا للهجرة غير الشرعية.كما أصبح المهاجرون يمارسون صحافة المواطن عن طريق الفايسبوك من خلال نشرهم لمضامين متنوعة تحمل طابعا إعلاميا تنقل أخبار المهاجرين غير الشرعين ويومياتهم في البلدان الأوروبية أو الدولة المستقبلة بصفة عامة وإعلانات للهجرة غير الشرعية.كما أن هذه المنشورات توثق رحلتهم على متن القوارب و لحظات وصولهم إلى السواحل الأورربية،ومن هنا يتجلى دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز فكرة الهجرة لدى الشباب .

وإذاكانت شبكات التواصل الإجتماعي تلعب دورا في الهجرة الشرعية فإنها ليست سببا في الهجرة غير الشرعية، بل عنصر مساعد ومسهّل، وبالتالي مهما بلغت قدرة التحكم الحكومي في الفضاء الرقمي،فإنه لا

يقضي على الهجرة غير الشرعية، بل قد يساهم في الحد منها ويمكن استغلال شبكات التواصل الإجتماعي لمحاربة الظاهرة من خلال:

– الوصول إلى الناس المرشحين أو الراغبين في الهجرة بنفس الوسائل التي يستخدمها المهربون، وهي شبكات التواصل الإجتماعي.

–الحرب المضادة ضد مواقع شبكات التهريب: باستهداف حساباتهم، أو التبليغ عن حساباتهم للشركات مثل فيسبوك أو يوتيوب على أنها حسابات غير مرغوب فيها، مثل المواقع الإرهابية.

–توظيف جيش من المستخدمين المتميزين في العمل الشبكي للحد من توظيف هذه الشبكات في التهريب. حتى إذا اقتضى الأمر توظيف الذباب الإلكتروني.

–نشر الوعي الإجتماعي عن طريق هذه الشبكات باستهداف الشباب والأولياء وغيرهم، وذلك عن طريق الندوات، معارض للصور، المساجد، وسائل الإعلام الجامعات والمدارس وحتى الشوارع.

– التركيز على نشر الأخبار السيئة وهي الحقيقية– المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين (النهاية لمأساوية: الموت، السجن، الإستعباد في الوظائف، التشرد في الدول المستقبلة، الإستغلال من قبل جماعات إرهابية غيرها.

–كشف حقيقة المهربين :الغش الاحتيال، البواخر مهترئة، سترات النجاة غير مواتية [52].

وهكذا تبقى مواقع التواصل الإجتماعي ذات علاقة وطيدة بظاهرة الهجرة غير الشرعية،خاصة موقع الفايسبوك الذي يستغل بشكل واسع في القضية و بعد شكاوي قدمت إلى إدارة هذا الموقع تم غلق العديد من الصفحات والحسابات التي تحرض وتشجع على الهجرة غير الشرعية، ولكن المهربين يقومون بفتح صفحات جديدة ،ونفس الأمر بالنسبة للمواقع الأخرى حيث أن عملية الرقابة التي قد تُفرض على هذه المواقع قد تتعارض مع مبادئ حرية التعبير والنشر في هذا الفضاء،مما يجعل الأمر أكثر صعوبة لا سيما وأن الهجرة غير الشرعية تعتبر تجارة مربحة فهي تدر أموالا باهضة سنويا تقدر بالمليارات الدولارات.

5. خاتمة:

بناءا على ما تم التطرق إليه وبالنظر إلى الأرقام و الإحصائيات الخاصة بعدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر يمكن القول بأن الظاهرة لها صورتين في الجزائر الأولى تتمثل في الهجرة من الجزائر الى أروبا والثانية تتمثل في الهجرة من إفريقيا إلى الجزائر فهذا البلد أصبح نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعين.وعليه يتنوع المهاجرون غير الشرعيون وتتعدد أسباب الظاهرة.

ومن خلال دراستنا التحليلية نلاحظ أن الخطاب الذي تنتجه وسائل الاعلام الجزائرية خلال معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية يتضمن عدة مصطلحات مثل الهجرة السرية و الحرقة والهجرة بطريقة غير قانونية،فهي تستعمل كمرادفات للدلالة عن الظاهرة.كما أنه لدلالة مصطلح الهجرة غير الشرعية علاقة مباشرة بطبيعة خطاب

وسائل الاعلام اتجاه الظاهرة ، فهناك من يهاجر بناءا على أفكار خيالية وأوهام تُسوق لهم من خلال الخطاب الذي تبثه وتنشره وسائل الإعلام المتنوعة المكتوبة والسمعية البصرية وشبكات التواصل الاجتماعي.

وفي الخطاب الإعلامي من الضروري أن يتم انتقاء المصطلحات والمفردات ذات الدلالة المناسبة للتعبير عن الهجرة غير الشرعية حسب الطريقة التي ينتج عنها فعل الهجرة ،فيجب هنا التفريق بين ماهو سري وما هوغير قانوني و ما غير شرعي في الهجرة،حتى تتمكن وسائل الإعلام من توجيه خطاب متوازن لتفسير الغموض الذي يشوب الظاهرة في الجزائر.

لأن تغليب وجهة النظر الأمنية في الخطاب الإعلامي الجزائري اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية،يستدعي أخصائيين نفسانيين وإجتماعيين لوضع استراتيجية واضحة المعالم للكشف عن الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية مع الإستماع للشباب ومعرفة ظروفهم المعيشية والأسرية وأهم المشاكل التي يواجهونها لمعرفة ما يفكر فيه هؤلاء الشباب وكيف ينظرون إلى الظاهرة، بهدف وضع حلول واقعية ملموسة تُقنعهم على التراجع والعدول عن الهجرة غير الشرعية .

6- الهوامش:

[1] حفيظة بوهالي،مُكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام ،دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي أنموذجًا خلال سنة 2017،مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية،مركز جيل البحث العلمي،لبنان،العدد42، 2018، ص165.

[2] الأخضر عمر الدهيمي ، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر ،ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، 08 أفريل 2010،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ،ص7.

[3] رشيد ساعد ، واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني ،رسالة ماجستير في الدراسات المغاربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012،ص28.

[4] صبيحة بخوش ، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا ،الجزائر انموذجا،مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل،المركز العربي الديمقراطي،برلين، المجلد1، العدد الأول،مارس2018، ص292.

[5] عزت حمد الشيشيني،مكافحة الهجرة غير شرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض:2010، ص150.

[6] صباح عبد الرحمان الغيض،ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب إدارتها ومواجهتها ،مركز الإعلام الأمني، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية،الكويت: 2012، ص03.

[7] Mohammed Al Saadi, L'immigration illégale et la sécurité intérieure en France et au Qatar, Thèse de doctorat en Droit international , Université Paris-1 Panthéon-Sorbonne,France , 2018 ,pp 73-74.

[8] كريمة الطاهر امشيري،إضاءات حول مفهوم الهجرة غير النظامية،مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان،تونس، ص11،الرابط:

https://daamdth.org/wpcontent/uploads/2019/07/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85.pdf

[9] مسيح الدين تسعديت، مصطلح الهجرة غير الشرعية: دراسة نقدية على ضوء الحالة الجزائرية،مجلة ابحاث قانونية وسياسية،المجلد05،العدد01،سبتمبر2020،ص ص 183 184.

[10] كريمة الطاهر امشيري،مرجع سبق ذكره،ص12.

[11] عباسة دربال صورية وأخرون،الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط" المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ابن النديم للنشر والتوزيع،ط1 ،الجزائر ،2014 ،ص ص81-83.

[12]محمد غربي وأخرون،الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط" المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ابن النديم للنشر والتوزيع،ط1،الجزائر ،2014، ص33.

[13]مساعد عبد العاطي شتيوي، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية،ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية، 4-6 فبراير2015،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – سطات – المملكة المغربية.

[14]نفس المرجع.

[15]عصام توفيق قمر وأخرون،المشكلات الإجتماعية المعاصرة، دار الفكر،ط1، عمان: 2008، ص22 .

[16]نورالدين بدوي، المنتدى الوطني حول الهجرة غير الشرعية،وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 19-20 جانفي 2019، قصر الأمم بنادي الصنوبر ، الجزائر.

[17]أحمد عبد الله الماضي،ناظر أحمد منديل، الهجرة الدولية في إطار القانون الدولي العام،مجلة جامعة تكريت للحقوق،المجلد1،العدد3،الجزء1، مارس 2017،ص191.

[18]وزارة الدفاع الوطني الجزائرية،بلاغ:www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar شوهد يوم 2019.02.20.

[19]نور الدين بدوي،مرجع سبق ذكره.

[20]محمود جنان،تقرير حول الهجرة غير الشرعية،الربطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان،الرابط:http://laddh-algerie.org/?p=1263 شوهد يوم2019.01.06.

[21]Migratory Map, the European Border and Coast Guard Agency Frontex, October 2021, URL :
https://frontex.europa.eu/we-know/migratory-map/ consulté le 21.10.2021.

[22] Migratory situation at EU's borders in August: Detections on the rise, the European Border and Coast Guard Agency Frontex, 14.09.2021, URL :
https://frontex.europa.eu/media-centre/news/news-release/migratory-situation-at-eu-s-borders-in-august-detections-on-the-rise-INlG3B consulté le 21.10.2021.

[23]Mixed Migration flowsinthe Mediterranean,Compilation of available data and information,International Organisation for Migration,January 2018,URL :
http://migration.iom.int/docs/Flows_Compilation_Report_January_2018_%20.pdf
consulté le 08 .03. 2018.

[24]تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2019.10.21،الموقع الالكتروني،الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042151 شوهد يوم 2020.01.09.

[25]أسماء برناوي ، محمد بلهاشمي الأمين طيبي ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري (دراسة حالة المهاجرين الأفارقة)، مجلة القانون، المجتمع والسلطة،المجلد10،العدد01، 2021،ص ص 83 84.

[26]حسان قاسيمي ،مدير مكلف بالهجرة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،ندوة صحفية،مركز المساعدة الاجتماعية،2018.11.19،الجزائر.

[27]شوقي نذير،واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست،مجلة أفاق علمية،العدد05،جانفي 2015،ص ص 272 281.

[28]محمد لعقاب وأخرون،الهجرة غير الشرعية في الجزائر،برنامج في دائرة الضوء،التلفزيون الجزائري ،القناة الثالثة،2018.02.06.

[29]محمود جنان ،مرجع سبق ذكره.

[30]شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة،2000، ص 7.

[31]عبد القادر مساهل ،وزير الخارجية الجزائري،إدراج الأبعاد الأمنية للتصدي لشبكات الإجرام المرتبطة بالمتاجرة بالبشر،الندوة ال 14 لوزراء الخارجية لمجموعة الحوار 5+5، 2018.01.21 ،الجزائر العاصمة.

[32]حسان قاسيمي،مرجع سبق ذكره.

[33]فتيحة كركوش،الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية نفسية إجتماعية ،مجلة دراسات نفسية،جامعة سعد دحلب،العدد04، جوان 2010 ،ص ص 51-52.

[34]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 09-01 مؤرخ في 25 فبراير 2009 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية ،العدد 15 ، 08 مارس 2009، ص4.

[35]عبد الملك صايش،مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون رقم 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات،المجلة الأكاديمية للبحث القانوني،جامعة بجاية ،العدد01، 2011، ،ص12.

[36] فارس مسدور وأخرون،الإدماج الإجتماعي والإقتصادي للشباب ، المنتدى الوطني حول الهجرة غير الشرعية،وزارة الداخلية والجماعات المحلية،19-20 جانفي 2019، قصر الأمم بنادي الصنوبر ،الجزائر العاصمة.

[37]نورالدين بدوي،مرجع سبق ذكره.

[38]محمد لعقاب ، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنامي ظاهرة الهجررة غير الشرعية،المنتدي الوطني حول الهجرة غير الشرعية، وزارة الداخلية الجزائرية، 19-20 جانفي 2019الجزائر العاصمة.

[39]تقرير وزارة الداخلية الجزائرية،مقدم للمنتدى الوطني حول الهجرة غير الشرعية،19-20 جانفي 2019، قصر الأمم بنادي الصنوبر الجزائر .

[40] أوسامة بوزيد،الحوار الأطلسي المتوسطي،دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط،رسالةماجستر في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تيزي وزو ،2016، ،ص59.

[41]رضوان طايبي،بوجمعة ماموني،البعد الأمني والإنساني للهجرة غير الشرعية في الجزائر، المؤتمر العلمي الوطني حول : الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري ،12فيفري2019،مخبر القياس والإرشاد النفسي -جامعة الجزائر 02.

[42]نفس المرجع.

[43]علي الفلاح الضلاعين ، ماهر عودة الشمالية ، الإعلام و إدارة الأزمات ، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، مصر: 2014، ص ص 118-123.

[44]عبد الوهاب الرامي، الإعلام والهجرة غير الشرعية.. التباس تبرير تنميط،مركز الجزيرة للدراسات،الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bf7c45e3-186e-4ec9-b215-d8e750691b98 شوهد يوم 2020.11.20.

[45]يحي عزواو ،مراسل صحفي ،مقابلة أجراها الباحث بمقر دار الصحافة بالشلف،الجزائر،يوم 2020.01.13.

[46]عبد الوهاب الرامي،مرجع سبق ذكره.

[47]صلاح غازي اسماعيل حاجي، المعالجة الصحفية لقضية الهجرة غير الشرعية دراسة وصفية تطبيقية لعينة من الصحف العراقية (الصباح – المشرق – طريق الشعب) للفترة من 2015-2017،أطروحة دكتوراه،كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2018،ص ص،87-89.

[48] محمد لعقاب،دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنامي ظاهرة الهجررة غير الشرعية،مرجع سبق ذكره.

[49] نفس المرجع.

[50]Matthew HERBERT and Amine GHOULIDI,Social media bridges North Africa's divides to facilitate migration, Institute For Security Studies , 25 mars 2019 , https://issafrica.org/iss-today/social-media-bridges-north-africas-divides-to-facilitate-migration,Seen on 25.12.2019.

[51] حفيظة بوهالي،مرجع سبق ذكره.

[52] محمد لعقاب ، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنامي ظاهرة الهجررة غير الشرعية ،مرجع سبق ذكره.

7. قائمة المراجع:

- المؤلفات:

1. توفيق قمر عصام وأخرون،المشكلات الإجتماعية المعاصرة، دار الفكر،ط1، عمان: 2008.
2. دربال صورية عباسة وأخرون،الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط" المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ابن النديم للنشر والتوزيع،ط1 ،الجزائر :2014.
3. سيد كامل شريف ، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة:2000.
4. الشيشيني عزت حمد ،مكافحة الهجرة غير شرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض:2010.
5. الضلاعين علي الفلاح ، ماهر عودة الشمالية ، الإعلام و إدارة الأزمات ، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، مصر: 2014 .
6. عبد الرحمان الغيض صباح ،ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب إدارتها ومواجهتها ،مركز الإعلام الأمني، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية،الكويت: 2012.
7. غربي محمد وأخرون،الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط" المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ابن النديم للنشر والتوزيع،ط1،الجزائر :2014.

- المقالات:

8. بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا ،الجزائر انموذجا،مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل،المركز العربي الديمقراطي،برلين، المجلد1، العدد الأول،مارس2018.
9. برناوي أسماء ، محمد بلهاشمي الأمين طيبي ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري (دراسة حالة المهاجرين الأفارقة)، مجلة القانون، المجتمع والسلطة،المجلد10،العدد01، 2021.
10. بوهالي حفيظة ،مُكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام ،دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي أنموذجًا خلال سنة 2017،مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية،مركز جيل البحث العلمي،لبنان،العدد42، 2018.
11. تسعديت مسيح الدين، مصطلح الهجرة غير الشرعية: دراسة نقدية على ضوء الحالة الجزائرية،مجلة ابحاث قانونية وسياسية،المجلد05،العدد01،سبتمبر2020.
12. صايش عبد الملك ،مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون رقم 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات،المجلة الأكاديمية للبحث القانوني،جامعة بجاية ،العدد01، 2011.
13. عبد الله الماضي أحمد،ناطر أحمد منديل، الهجرة الدولية في إطار القانون الدولي العام،مجلة جامعة تكريت للحقوق،المجلد1،العدد3،الجزء1، مارس 2017.
14. كركوش فتيحة ،الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية نفسية إجتماعية ،مجلة دراسات نفسية،جامعة سعد دحلب،العدد04، جوان 2010.
15. نذير شوقي ،واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست،مجلة أفاق علمية،العدد05،جانفي 2015.

- الرسائل الجامعية

باللغة العربية

16. بوزيد أوسامة،الحوار الأطلسي المتوسطي،دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط،رسالةماجستر في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تيزي وزو ،2016.
17. ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني ،رسالة ماجستير في الدراسات المغاربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.
18. غازي اسماعيل حاجي صلاح ، المعالجة الصحفية لقضية الهجرة غير الشرعية دراسة وصفية تطبيقية لعينة من الصحف العراقية (الصباح – المشرق – طريق الشعب) للفترة من 2015-2017،أطروحة دكتوراه،كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2018.

باللغة الأجنبية

19. Al Saadi Mohammed , L'immigration illégale et la sécurité intérieure en France et au Qatar, Thèse de doctorat en Droit international , Université Paris-1 Panthéon-Sorbonne,France , 2018

- المداخلات:

20. بدوي نورالدين ، المنتدى الوطني حول الهجرة غير الشرعية،وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 19-20 جانفي 2019، قصر الأمم بنادي الصنوبر ، الجزائر.
21. طايبي رضوان ،بوجمعة ماموني،البعد الأمني والإنساني للهجرة غير الشرعية في الجزائر، المؤتمر العلمي الوطني حول : الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري ،12فيفري2019،مخبر القياس والإرشاد النفسي -جامعة الجزائر 02.
22. عبد العاطي شتيوي مساعد ، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية،ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية، 4-6 فبراير2015،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – سطات – المملكة المغربية.
23. عمر الدهيمي الأخضر ، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر ،ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، 08 أفريل 2010،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية.
24. قاسيمي حسان ،مدير مكلف بالهجرة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،ندوة صحفية،مركز المساعدة الاجتماعية،2018.11.19،الجزائر .
25. لعقاب محمد ، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنامي ظاهرة الهجررة غير الشرعية،المنتدي الوطني حول الهجرة غير الشرعية، وزارة الداخلية الجزائرية، 19-20 جانفي 2019الجزائر العاصمة.
26. لعقاب محمد وأخرون،الهجرة غير الشرعية في الجزائر،برنامج في دائرة الضوء،التلفزيون الجزائري ،القناة الثالثة،2018.02.06
27. مساهل عبد القادر ،وزير الخارجية الجزائري،إدراج الأبعاد الأمنية للتصدي لشبكات الإجرام المرتبطة بالمتاجرة بالبشر،الندوة ال 14 لوزراء الخارجية لمجموعة الحوار 5+5، 2018.01.21 ،الجزائر العاصمة.

28. مسدور فارس وأخرون،الإدماج الإجتماعي والإقتصادي للشباب ، المنتدى الوطني حول الهجرة غير الشرعية،وزارة الداخلية والجماعات المحلية،19-20 جانفي 2019، قصر الأمم بنادي الصنوبر ،الجزائر العاصمة.
29. وزارة الداخلية الجزائرية، تقرير مقدم للمنتدى الوطني حول الهجرة غير الشرعية،19-20 جانفي 2019، قصر الأمم بنادي الصنوبر الجزائر .

- القوانين

30. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 09-01 مؤرخ في 25 فبراير 2009 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية ،العدد 15 ، 08 مارس 2009.

- المقابلات:

31. عزواو يحي ،مراسل صحفي ،مقابلة أجراها الباحث بمقر دار الصحافة بالشلف،الجزائر،يوم 2020.01.13.

- مواقع الانترنيت:

باللغة العربية

32. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2019.10.21،الموقع الالكتروني،الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042151 شوهد يوم 2020.01.09
33. جنان محمود،تقرير حول الهجرة غير الشرعية،الربطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان،الرابط:-http://laddh-algerie.org/?p=1263 شوهد يوم.2019.01.06.
34. الرامي عبد الوهاب ، الإعلام والهجرة غير الشرعية.. التباس تبرير تنميط،مركز الجزيرة للدراسات،الرابط:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bf7c45e3-186e-4ec9-b215-d8e750691b98 شوهد يوم 2020.11.20
35. كريمة الطاهر امشيري،إضاءات حول مفهوم الهجرة غير النظامية،مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان،تونس، ص05،الرابط:
https://daamdth.org/wpcontent/uploads/2019/07/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85.pdf
36. وزارة الدفاع الوطني الجزائرية،بلاغ:www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar شوهد يوم 2019.02.20.

باللغة الأجنبية

37. HERBERT Matthew and Amine GHOULIDI,Social media bridges North Africa's divides to facilitate migration, Institute For Security Studies , 25 mars 2019 , https://issafrica.org/iss-today/social-media-bridges-north-africas-divides-to-facilitate-migration,Seen on 25.12.2019.
38. Migratory Map, the European Border and Coast Guard Agency Frontex, October 2021, URL :
https://frontex.europa.eu/we-know/migratory-map/ consulté le 21.10.2021.
39. Migratory situation at EU's borders in August: Detections on the rise, the European Border and Coast Guard Agency Frontex, 14.09.2021, URL :

https://frontex.europa.eu/media-centre/news/news-release/migratory-situation-at-eu-s-borders-in-august-detections-on-the-rise-INlG3B consulté le 21.10.2021.

40. Mixed Migration flowsinthe Mediterranean,Compilation of available data and information,International Organisation for Migration,January 2018,URL : http://migration.iom.int/docs/Flows_Compilation_Report_January_2018_%20.pdf consulté le 08 .03. 2018.